من الواقع الاقتصادي

التشغيل والبطالة

عباس الغالبي

لايمكن لاية تنمية ان تأخذ مداها الاوسع في المشهد الاقتصادي من دون ان يكون هنالك عمل منتج، ومثلما ان العمل يعد مقوما مهما من المقومات الرئيسية للتنمية في مختلف مفاهيمها الاقتصادية والاجتماعية فهو ايضا عنصر رئيس من عناصر الانتاج والعمل المنتج يعد مفتاحا رئيسياً للحد من الفقر وهو بذلك عنصرا للعملية الانتاجية التي تعتبر معطلة في الاقتصاد العراقي الان رغم مايمتلكه هذا الاقتصاد من قوى عاملة كبيرة تعاني بطالة مثلت لفترات طويلة من الزمن معوقا كبيرا امام التنمية والنهوض الاقتصادي ورغم التراجع اللافت للنظر في معدلات البطالة والذي تحدثت عنه بيانات الجهاز المركزي للاحصاء خلال السنوات الخمس الماضية حيث تراجعت من ٣٠٪ الى مامقداره ١٧٪ وحيث ان هذا التراجع في معدلات البطالة حدث بسبب استيعاب قطاعات جديدة تعد هامشية غير اقتصادية متمثلة بقطاعي الجيش والشرطة اللذين استوعبا اكبر عدد ممكن من العاطلين في القوات الامنية وهذه القطاعات من وجهة نظر سياسة التشغيل الفاعلة والمنتجة تعتبر تشوهات في التشغيل ولذا يتطلب الاتيان بسياسة تشغيل مبنية على اسس علمية تأخذ بنظر الاعتبار حجم القوى العاملة ومستوى التعليم والمؤهلات المهنية والفنية وطبيعة احتياجات القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاعات الانتاجية المعول عليها في تحرير الاقتصاد من تشوهاته وركوده واحاديته التي تعتمد على النفط كمصدر دخل وحيد كما ان سياسة الاستثمار يمكن لها ان تثري وتغني سياسة التشغيل التي تعمل بطريقة ممنهجة على امتصاص معدلات البطالة وهنا لابد من الالتفات الى دور القطاع الخاص في امكانية استيعابه فئات عريضة من القوى العاملة والتي يمكن لها في الوقت ذاته ان تخلص القطاع الحكومي من كاهل توفير فرص العمل وكذلك فان السياسات التعليمية مهمة جدا في امكانية تحديد الحاجات الفعلية للقوى العاملة في اسقاطها كسياسة تشغيلية على مختلف القطاعات الاقتصادية حيث ان ظاهرة العمل العشوائي الدارجة الان في مؤسسات الدولة للخريجين وهي مايطلق عليها بظاهرة البطالة المقنعة يقابلها في الوقت عينه عدم قدرة القطاع الخاص الان على استيعاب الاعداد المتراكمة من مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتخصصاته ويبقى الهاجس الاكبر ان يصارالى ايجاد قاعدة معلومات وبيانات احصائية كافية ودقيقة في عدد السكان ومعدلات نموهم وتوزيعهم على الفئات العمرية ومستوياتهم التعليمية وهذا مايمكن ان يوفره التعداد العام للسكان المزمع اقامته قريبا لسياسة تشغيل دقيقة ومنتجة تساهم بشكل كبير في عملية التنمية المستدامة في العراق .

ان تخلص القطاع الحكومي من كاهل توفير فرص العمل وكذلك فان السياسات التعليمية مهمة جدا في امكانية تحديد الحاجات الفعلية للقوى العاملة في اسقاطها كسياسة تشغيلية على مختلف القطاعات الاقتصادية حيث ان ظاهرة العمل العشوائي الدارجة الان في مؤسسات الدولة للخريجين

بضوء تأخر إقرار قانون النفط والغاز

عارضوا من أجل البناء ولا تعارضوا من أجل المعارضة

لم يستطع العراق الاستفادة من الزيادة الكبيرة في أسعار النفط خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لحل المشكلات الشائكة التي تواجه هذا البلد منذ الاحتلال وحتى الآن. فالتقرير الصادر عن مجلس المشورة والرقابة الدولي في العراق، وهو الجهة التي حصلت على صلاحية دولية لمراقبة إنتاج النفط العراقي وتصديره بعد الاحتلال ، يفيد بأن مجموع ريع العراق من صادرات النفط الخام عام ٢٠٠٧ بلغ نحو ٣٥,٨٨٣ بليون دولار، مقارنة بنحو ٢٨,٣١١ بليون دولار عام ٢٠٠٦.

الدكتور همام الشماع

وبلغ معدل إنتاج النفط الخام نحو ٧١٣,٥٩٤ مليون برميل خلال عام ٢٠٠٧، مقارنة بنحو ٧١٣,٥٩٥ مليون برميل عام ٢٠٠٦ (نحو ١,٩٥٦ مليون برميل يومياً خلال العامين المذكورين، وهو طبعا أقل بكثير من معدلات الإنتاج في السنوات الأخيرة من النظام السابق، على رغم الحصار الدولي المفروض على العراق عندئذ. وبحسابات مبسطة جدا نرى أن ما يمكن أن يصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي للعراق لا يزيد عن الخمسين دولاراً شهريا خلال السنوات ٢٠٠٦،٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ . هذا الرقم طبعا يأخذ بنظر الاعتبار ان الفرد العراقي كان محروماً عمليا من كل أنواع النشاطات الاقتصادية المدرة للدخل بسبب الأوضاع الأمنية المتردية في ٢٠٠٧ و٢٠٠٦ بحيث شكل النفط خلالها اكثر من ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعراق، والذي تستحوذ على ٣٠٪ منه في الأقل نسبة من السكان لاتزيد عن ١٠٪ تتشكل من موظفي الدولة من الدرجة الخامسة فما فوق والدرجات الخاصة والعليا وعدد محدود من تجار الجملة وعدد اقل من تجار التجزئة وقلة قليلة جدا ممن تبقى من رجال الأعمال. بمعدل دخل يومي أقل من دولارين يعتبر الشعب العراقي، عدا العشرة بالمائة المذكورين أعلاه، في عداد من هم دون خط الفقر والذي يقاس بمستوى الأسعار. أي يوجد حاليا في العراق ما لا يقل عن ٢٤ مليون عراقي يعيش بمستوى الكفاف. ولعل السبب المباشر واضح وجلي وهو أن العراق لم يستطع الاستفادة من الزيادة الكبيرة في الأسعار خلال هذين العامين والعام ٢٠٠٨ الذي ارتفعت فيه الأسعار إلى معدل مائة دولار ، واضطر إلى أن يبقى على هذا المستوى المنخفض من التصدير بسبب التجاذبات السياسية الدائرة بين القائمين على أمره والذين لم يستطيعوا الاتفاق لحد الآن أن يدركوا الضرورة الملحة لقانون النفط والغاز بسبب خشيتهم من خصومهم السياسيين الذين قد يوجهون لهم تهمة الفساد. وهذا ما جعل مستويات التصدير تبقى بحدود ١,٩ مليون برميل وبما لا تتناسب لا مع الحاجات الملحة للعراق لأغراض رفع مستويات المعيشة والبدء بحملة إعادة أعمار كبيرة وطموحة . وعندما نعلم أن حجم الاحتياطيات الثابتة والمحتملة للعراق يتجاوز حجم احتياطيات السعودية والتي تجاوز إنتاجها العشرة مليارات في العام ٢٠٠٨ ليحقق لها عائداً زاد عن ٣٦٠ مليار دولار في هذه السنة. لأدركنا حجم المشكلة التي نحن بصددها.

والتساؤل هو ألم يكن بالإمكان البدء بجولة التراخيص الثانية التي تنوي الوزارة إعلانها نهاية هذا العام قبل ثلاث سنوات وفور وصول الحكومة الحالية إلى مقاليد السلطة وهل كان من الضروري الإنتظار طوال هذه الفترة للإعلان رسميا عن النية في إطلاق هذه الجولة التي سترفع الإنتاج العراقي إلى مستوى ستة ملاين برميل؟ والى متى ستبقى اعتراضات الكتل البرلمانية والبرلمانيين الذين يصل راتب الفرد فيهم شهريا إلى ٢٤ مليون دينار أو ما يعادل ٢٠ ألف دولار؟. والى متى أيضا سيبقى الخلاف قائما بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، إذ لا يزال هناك من يطالب بان يشرع قانون النفط والغاز مع قوانين أخرى هي "قانون الواردات النفطية وشركة النفط الوطنية، إضافة إلى قانون وزارة النفط" كحزمة واحدة مقابل مساومات. حتى وإن كان بعض هذه القوانين يتعارض مع بنود الدستور.

الاعتراضات والمزايدات شملت حتى الاتفاق الذي ابرم مع شركة شل لاستغلال الغاز المصاحب الذي يُحرق في البصرة، والذي يبلغ حجمه نحو ٥٠٠ مليون قدم مكعبة يومياً. والذي يقضي بأن تؤسس بين شل و شركة غاز الجنوب ، شركة لاستغلال الغاز المصاحب للنفط. حيث يُعتبر هذا الاتفاق الأول هو من نوعه بين دولة نفطية وشركة نفط عالمية تُمنح الأخيرة فيه حق الاحتكار لاستغلال الغاز المصاحب. هذا الاتفاق أثار لغطاً واسعاً في العراق، تحت العديد من الذرائع ، منها أن الاتفاق تحقق من خلال محادثات ثنائية، وليس من طريق مناقصة، بحسب ما تقتضيه القوانين، كما أن المذكرة تمنح الشركة الهولندية امتيازاً احتكارياً لمدة ٢٥ سنة لاستغلال الغاز في محافظة البصرة، أغنى محافظات العراق نفطياً. كما اثيرت العديد من الادعاءات التي تبين فيما بعد عدم صحتها وبطلانها ومنها على سبيل المثال لا الحصر الادعاء بان الاتفاق لا يتيح للعراق الحصول على كميات من الغاز ولن تتوفر كميات كافية منه لاستغلاله محلياً لتغذية محطات الكهرباء ولمصانع البتروكيماويات والأسمدة وغيرها من الصناعات مثل الإسمنت والحديد والألمنيوم وأن «شل» ستصدر كل الكميات المتوافرة إلى الخارج من دون مراعاة حاجات الطلب الاستهلاكي العراقي. حيث لم يحدد الاتفاق الجهة التي ستحدد حاجة البلد من الغاز الطبيعي قبل تصدير المادة. وإضافة إلى كل ذلك فقد كان الادعاء الباطل الأهم هو عدم وجود دور للعراق في تحديد سعر الغاز الذي يجب أن يُؤمّن للصناعات المحلية. ولقد تبين فيما بعد ان لا صحة لكل تلك الادعاءات ، حيث ان الاتفاق يهدف الى تجميع الغاز المصاحب الذي يُحرق في البصرة، والذي يبلغ حجمه نحو ٥٠٠ مليون قدم مكعبة يومياً، وتأمين الغاز الجاف لمحطات الكهرباء ومصانع البتروكيماويات والأسمدة وغيرها، على ان يتم بعد استيفاء كل ذلك تصدير الغاز الإضافي. كما تبين انه لم يتم تحديد سقف لكمية الغاز الذي سنحتاجه للاستهلاك المحلي. حيث ستقوم الشركة المشتركة بتأمين أي كمية من الغاز الذي يُجمّع وتسلمه إلى السلطات العراقية للاستعمال على الصعيد الداخلي. والفائض منه يمكن ان يصدر ، إما من خلال خط للأنابيب أو من خلال تسييله. كما تبين ان شل قد تعهدت من جانبها بشييد محطة عائمة لتسييل الغاز. أما في ما يتعلق بتوقيع عقد مهم من هذا النوع من خلال مفاوضات ثنائية، بدلاً من إحالته إلى مناقصة عالمية، فقد ظهر ان سبب التفاوض مع شركة «شل» بدلاً من اللجوء إلى أسلوب المناقصات يعود إلى أن الموضوع قد نوقش في مجلس الوزراء وحصلت موافقة المجلس عليه كونه تأسيس شركة مشتركة بين شركة نفط الجنوب (المملوكة من الحكومة) وشركة شل:حيث ان هذه ليست المرة الأولى التي نؤسس فيها مشاريع مشتركة بين شركاتنا الوطنية والشركات الأجنبية ومثل هذا الأمر يحتاج من الناحية القانونية الى موافقة مجلس الوزراء فقط. وان وزارة النفط سبق لها ان وقعت عقوداً مشابهة مع شركات حفر، حيث تمت دعوة شركات أجنبية الى تأسيس شركات مشتركة مع الشريك المحلي. كما ظهر أيضا بأن الجانب العراقي سيتملك ٥١ في المئة من الشركة الجديدة، مقابل معدّات الجانب العراقي في الشركة المشتركة كثمن لحصته فيها. وستثمّن شركة ثالثة قيمة معدّاتنا في الشركة. فيما سيبقى الغاز الطبيعي، ملكاً للحكومة العراقية، فهو ليس جزءاً من الاتفاق كما ادعت الأوساط غير المنصفة. ناهيك عن أن للشركة المشتركة حقاً حصرياً بكل الغاز المصاحب في البصرة سعر الغاز الذي ستشتريه من الجانب العراقي وإن العراق هو الذي سيحدد السعر المحلي للغاز الذي سيُباع لمحطات الكهرباء والمصانع العراقية بوجب الأتفاق النهائي والذي قد لا يكون اعلى من السعر الحالي البالغ ٥٠ ديناراً للمتر المكعب والذي قد يصبح ٧٥ دينار.

وهكذا نرى ان الاعتراضات لمجرد الاعتراض و الاعتراض لأغراض سياسية ستبقى المعوق الأكبر في وجه إعادة بناء العراق، حتى أن قناة فضائية معارضه اتصلت بي كي أتناول بالنقد الاتفاق مع شل دون أن يدركوا أنهم بذلك يضرون بموقفهم الذي يفترض انه يعارض لأسباب موضوعية تنطلق من الحرص على مصلحة العراق وليس من المعارضة لأجل المعارضة أو المعارضة من أجل المساومة أو لمعارضه من أجل أهداف حزبية ضيقة.

الاعتراضات تتواصل في أوقات حرجة من حياة العراقيين حيث يواجه العراق تحديات يمكن ان أعتبرها مصيرية كونها قد تقرر مستقبل العراق ومساره في المنهج الديمقراطي أو العودة عنه. فالتحديات الكبرى تتمثل أولا بحياة الفقر لشعب يعيش في بلد غني جدا وثانيا ان ثروات العراق الكامنة لم تستغل بالسرعة المطلوبة لتعويض الشعب عن الحرمان الفائق الذي عاشه طوال عقد ونصف من الحصار وقبل ذلك خلال عقد كامل من الحروب المنهكة. وثالث هذه التحديات أن الفقر يولد الحراك الاجتماعي السلبي الذي بدوره يعرقل سرعة تعبئة واستغلال الموارد المتاحة ما يخلق حلقة مفرغة بين الفقر ونتائجه. التحدي الرابع أن جهود الدولة لتوفير العيش للشعب والتقليل من الحراك الاجتماعي السلبي قد أدت إلى استنزاف إيرادات النفط القليلة والمحدودة للدولة العراقية في الأنفاق التشغيلي ، حيث تشكل الرواتب الجزء الأعظم من الموازنة العامة ، فيما لم تحظ الموازنة الاستثمارية للمشاريع الأستراتيجية بالمبالغ المناسبة ما جعل البلد يغرق في أكوم من الأنقاض التي تركتها الحروب والسنوات التي أعقبتها من ٢٠٠٣ وحتى الآن.

أن على من يعترض من أطراف العملية السياسية لأسباب يعتقد أنها وطنية مناوئة للاحتلال أو حريصة على مصالح الشعب الاقتصادية أن يتخلى عن رواتبه الخيالية وعن امتيازاته وهو شرط ضروري كي يحس ويشعر بآلام الملايين التي يعاني عدد ليس بالقليل منها بالجوع. كما أن على من يعترض من المناوئين للعملية السياسية الحالية من أصحاب الملايين أو من أصحاب الفضائيات أن يرسل مراسلين إلى مناطق الفقر قي العراق ليصوروا المأساة التي يعيشها أبناء بلد كان يفترض أن ينعموا بالرغد المادي كأقرانهم في دول الخليج النفطية.

عند الأعتراض وتعطيل تشريع قانون للنفط والغاز لا بد للإنسان المسؤول من أن يضع في الاعتبار العوامل التالية:

١. ما هو العمر المتوقع لعصر الاعتماد على الطاقة النفطية وفي هذا الصدد لابد من ملاحظة ما يلي:-

• تصريحات الرئيس اوباما المتلاحقة بشان البحث عن بدائل لتقليل اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد. وتوجه الولايات المتحدة نحو انتاج الوقود الحيوي.

• ان العالم يتجه اكثر فأكثر نحو الطاقة الجديد والمتجددة.

• ان هناك تطوراً علمياً متواصلاً قد يوصلنا خلال فترة قد لا تكون بعيدة الى مصادر جديدة للطاقة رخيصة وغير ناضبة.

• ان التلوث الذي يسببه الوقود الفوري يشجع التوجه نحو الطاقة التي أصبحت تسمى صديقة البيئة.

٢. كلفة اعادة أعمار العراق وفي هذا الشأن لا بد أيضا من ملاحظة الأمور التالية:

• أن التأخر في إعادة الأعمار في ظل سوء الأوضاع الأمنية وفي ظل الزيادة السكانية المتراكمة واستمرار تقادم البنية التحتية ، يرفع أرقام الكلف إلى مستويات خيالية قد يصبح من المتعذر توفيرها في الفترة القصيرة التي تتطلبها ضرورات تحقيق الاستقرار الأمني والاجتماعي.

• أن البنية التحتية الحالية لقطاع النفط بمستويات إنتاجه الحالية معرضة للانهيار بشكل مفاجئ ما قد يعرض الأمن الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي والسياسي للانهيار أيضا.

• وكنتيجة لحالة الفقر وما يترتب عليها من اضطرابات أمنية فان موارد العراق وثرواته المتاحة حاليا تستنزف عبر استمرار قيام الميسورين بإخراج أموالهم وثرواتهم إلى الخارج بسبب عدم قناعتهم بعد وجود تحسن في الافق في الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية. الأمر الذي يقلل من فرص مساهمة القطاع الخاص والأموال الخاصة في عملية إعادة الأعمار.

٣. ان كل سنة تمضي في ظل الركود والتخلف الاقتصادي ، يقابلها عشر سنوات إضافية من الفجوة التي تفصل العراق عن العالم الخارجي.

عقد لتجهيز وزارة الزراعة بـ ٢٠منظومة ري بالتنقيط

بغداد / المدى

ابرمت شركة النعمان العامة إحد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن اتفاقا مع الشركة العامة للتجهيزات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة لتجهيزها بـ (٢٠) منظومة ري بالتنقيط. وقال مصدر مسؤول في الشركة للمكتب الاعلامي في الوزارة ان المنظومات التي سيتم تجهيزها للجهة المستفيدة هي ذات مواصفات فنية عالية ووفقا للمواصفات المطلوبة . موضحاً ان للشركة عقداً مع شركة تعبئة الغاز التابعة لوزارة النفط لتجهيزها بمواد مختلفة بقيمة اجمالية تصل الى (٧٤٥) مليون دينار ، حيث يأتي هذا العقد في اطار التعاون المشترك بين الوزارة ووزارات الدولة الاخرى وعقد اخر يتضمن تجهيزها بـ(١٥٠٠٠) شريط واقية مع (١٠٠) الف شريط قاعدة اسطوانة الغاز ، كما تم ارسال الف قطعة (شريط سمك ٢,٥ ملم) والتي تم فحصها من قبل فريق مشترك من الشركتين حيث كانت النتائج مطابقة للمواصفات المطلوبة . واشار المصدر الى ان الشركة قامت بتشكيل لجنة لوضع الآلية المناسبة للعمل بنظام التصنيع للغير الذي يجعل الشركة بموجبه قادرة على تصنيع مواد مختلفة لصالح شركات القطاع الخاص وجاء ذلك بعد الحصول على موافقة الوزارة ، وبهذا الصدد ابرمت الشركة عقدا مع احدى شركات القطاع الخاص لتجهيزها باجزاء معدنية ، فضلا عن عقد اخر لتصنيع انابيب بلاستيكية مختلفة للقطاع الخاص ايضاً . وذكر المصدر ان للشركة خطة عمل للاستفادة من المخلفات البلاستيكية وذلك من خلال تحبيب (rycycle) تلك المخلفات والاستفادة منها كمواد اولية تدخل في انتاج الانابيب البلاستيكية.

مؤتمر دولي لمناقشة قانون النفط والغاز في بغداد الأحد المقبل

بغداد / وكالات

بحث النائب الأول لرئيس البرلمان الشيخ خالد العطية، مع ممثلي بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) الاستعدادات الخاصة بعقد مؤتمر لقانون النفط والغاز الأحد المقبل، فضلاً عن مشكلة المياه التي يعانيها العراق. واوضح بيان لمكتب العطية بحسب وكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) أنه استقبل وفد اليونامي لبحث الاستعدادات الخاصة بعقد مؤتمر لقانون النفط والغاز ومشكلة المياه التي يعانيها العراق بالتعاون بين الطرفين". وأورد البيان أن "المؤتمر سيعقد يوم الأحد المقبل بمشاركة عدد كبير من المسؤولين والخبراء الدوليين".

ونقل البيان أن "العطية شدد على ضرورة التنسيق بين وزارتي النفط الاتحادية وإقليم كردستان للوقوف على المعوقات التي تواجه تشريع قانون النفط والغاز بغية إقراره من قبل مجلس النواب العراقي".

يذكر أن مجلس الوزراء وافق في شباط عام ٢٠٠٧ على مسودة لقانون النفط والغاز وصفت بالرسمية والنهائية غير أن الخلافات السياسية بشأن تفسير بعض بنود الدستور الخاصة بإدارة الثروات الطبيعية حالت منذ ذلك التاريخ دون عرضه للمناقشة في البرلمان ومن ثم إقراره، على الرغم من المحاولات العديدة لذلك والحاجة الماسة لإقراره.

وزير المالية :الوزارة لاتتبنى فكرة وضع ميزانية تكميلية بضوء اسعار النفط

بغداد / المدى

أكد وزير المالية باقر جبر الزبيدي أن وزارته لا تتبنى فكرة وضع ميزانية تكميلية في ضوء الزيادة التي شهدتها صادرات العراق النفطية وتجاوز سعر النفط حاجز الـ ٦٠ دولارا للبرميل الواحد مؤخرا. وقال الزبيدي بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي / واع) أن الموازنة الحالية تعاني عجزا قيمته ٢٠ مليار دولار، مشيرا إلى أن قرار البرلمان بتخفيض موازنة العام ٢٠٠٩ بما يعادل أربعة مليارات دولار أدى إلى إحداث نقص حاد في تخصيصات المحافظات وفي حجم الأموال التشغيلية وتلك المخصصة للاستثمار".

وأوضح أن " انخفاض أسعار النفط وعدم قدرة وزارة النفط خلال الأشهر الأولى من هذا العام على تصدير مليوني برميل يوميا، وهو الأساس الذي اعتمد عند وضع الموازنة العامة، أديا إلى ارتفاع حجم العجز في الموازنة من ١٥ إلى ٢٠ مليار دولار" .

مصرف الرافدين ينتقد سياسة البنك المركزي

بغداد / وكالات

قال عبد الحسين الياسري مدير عام مصرف الرافدين إن سياسة البنك المركزي العراقي تمنع مصرف الرافدين من أستثمار أمواله بصورة مباشرة .

وقال الياسري لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) "لدينا أكثر من ٢٠ ترليون دينار عراقي في خزينة المصرف وبالتالي البنك المركزي أخر أستثمار هذه الاموال". وأضاف "نحن نودع أموالا تعود للقطاع الخاص والعام والمؤسسات الحكومية ولكن بالمقابل وحسب سياسة البنك المركزي العراقي بدلاً من ان نستقطع جزءاً من الاموال المودعة لصالح البنك نعطي أرباحاً مالية للمودعين".واوضح الياسري ان "هناك دوائر تعمل بنظام التمويل الذاتي حسب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ التي صنفها القانون شبه مؤسسات القطاع الخاص تعمل وفق مبدأ الربح والخسارة، لكن مصرف الرافدين ممنوع عليه التعامل وفق هذا المبدأ". ولفت الى ان "المصرف منح نحو ٤٠ الف قرض ميسر بدون فوائد مالية خلال العام الحالي كون النظام المعمول به في المصرف يمنع من أستقطاع الارباح". ووصف في وقت سابق بعض السياسيين والاقتصاديين سياسة البنك المركزي العراقي بأنها لاتتناسب مع الواقع الاقتصادي، الا أن البنك رد على تلك التصريحات بأنه الجهة التي كان لها الدور المهم في خفض نسبة التضخم في البلاد والمحافظة على أسعار العملات ولولا سياسة البنك المركزي لتعرض الاقتصاد العراقي الى مشكلات خطيرة يصعب حلها في الامد القصير.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٧٥ ديناراً عراقياً	١١٨٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٧٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٤٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
الفضة	٧٥٠٠	٦٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٥٠٠ دينار
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
برتقال عراقي	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٥٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٢٥٠ دينار
تفاح اصفر مستورد	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقي	٢٠٠٠ دينار
تفاح ابيض عراقي	١٠٠٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	١٢٥٠ ديناراً	شجر عراقي	٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
كوجة حمراء عراقي	١٠٠٠ دينار	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كوجة صفراء عراقي	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا عراقي	٥٠٠ دينار
آلو عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ مستورد	٣٥٠٠ دينار		
كرز مستورد	٤٠٠٠ دينار		